



المواد والمجرب عماد الدين



HARVARD  
COLLEGE  
LIBRARY







بسم الله الرحمن الرحيم . وبه تفتي وهو حسي  
**الحمد لله** الذي لا يقبل ذاته الجليلة الرؤال . ولا صفاته الجليلة  
 التزلزل والانتقال . وأصل على نبيه الذي رشنا إلى كذا العقائد  
 وأصلح الأحوال . وعلى الله وأصحابه الذين استمروا على سنته ولم يتقلوا  
 عنه بحال . وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ما أقيم علم  
 الدين بالغدو والأصال . وبعد لما اردنا تحقيق اعراب كلمة لا اله  
 الا الله وحده لا شريك له الواقعة في حديث النبوي صلوات الله  
 عليه وعلى آله وصحبه وسلم الذي رواه سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه  
 من قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك  
 له وأن محمدا عبده ورسوله رضي الله عنه بأهله وصحبه وسلم بالسلامة  
 عقله ذنبه صدق رسول الله **أحجنا** إلى بيان مباحث الأحوال  
 والاختلاف الواقعة في كلمة وحده وأعرابها وتوضيح **الحال**  
**فطوبى الرسالة على ثلاثة مباحث البحث الأول**  
 الحالت أما مستقلة فهي صفة غير لازمة لما قبلها حتى لتقيده تعلق  
 الحديث بالفاعل والمفعول أو ما يجري مجراها بوقت وقوع مضمونها نحو  
 ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما **فالأول**  
 يجوز أن يكون مثالا للفاعل والمفعول **والثاني** مثالا لما يجري  
 مجرى الفاعل **والثالث** مثالا لما يجري مجرى المفعول فانما أردت  
 أن تجر أن ضربك زيد في حال قيامك أو قيام زيد دون غيرها وعلى هذا  
 القياس وإذا لم يورد الحال لم يعرف على أي هيئة كنت أو زيد وقت  
 وقوع الحدث فحصل منه قايمة ثان لتقيده وتبيين الهيئة **وأما ثالثة**

وهي التي على اثر جملة عقد ما من سمين لاقل لها التوكيد خبرها وتقدير  
موداه ونفي السك عنه نحو زيد ابوك عطوفا فالابوة مستلزمة  
للعطف مشعرة به وهو يدل على ثبوتها لزيد وتحققه وبوضوحه ويزيل  
السك عنه ونحو هو زيد معروفا شرح سببويه هذا الثاني وقال  
انك لما ذكرت للمخاطب لسانا كان كجمله المخاطب وطمعت انه كجمله  
فكنا قلت اثبتة او الزيد معروفا فصارا المعروف حالا كما كان  
المنطلق حالا حين قلت هذا زيد منطلقا والمعنى انك اردت ان  
توضح ان لزيد كوزيد حين قلت معروفا ولا يجوز ان يذكر في ذا الموضع  
الا ما يشبه المعروف لانه يعرف وتوكد ومعنى قوله معروفا لاسك  
انه زيد وليس في منطلقا انتهى **وقال** السبيل في شرح  
الكتاب تقول انا عبد الله فاجزا او موعدا اي اعرفني كما كنت تعرفني  
وما كان يبلغك عني ثم تفصل الحال التي تعلم عليها وتبلغه فتقول  
انا عبد الله ذكرنا جوازا وهو عبد الله بطلا شيئا عما فهمت الصفات  
وما جاء منها مما يكون مدحا في الانسان يعرف بها يجوز ان ياتي مؤكدة  
للخبر لانها اشيا يعرف فذكرها يكون مؤكدا لذاته واما منطلقا  
وقاعدا وما اشبه ذلك مما لا يعتد به للانسان في مدح ولا ذم فلا  
يكون تحقيقا للاخبار ومنه لك قولك اني عبد الله اذا صغرت  
نفسك لربك ثم تفصل حال العبد فتقول اكل اكل اكل العبد قائل كما  
ياكل العبد حقق انك عبد الله فعلى هذا المعنى تصح وتفسد انتهى  
فصل من هذا البيان ان الاصل في الموكدة مضمون الجملة الاسمية  
التي لا عمل بحرفيها ان يكون صفة ثابتة مشعرة بالمدح او الذم تعرف

تسمى بموجبي  
معناه الجملة  
لذا انما تعرف  
بشيء واحد  
له ما انما يعلم  
ابا لاله  
صلى الله عليه  
رضي الله عنه  
صلى الله عليه  
والسلام وانا  
الاحوال  
الحال  
مقتضى  
مضمونها  
فلا ادك  
لما يجري  
انما اردت  
بها وتليق  
او زيد  
وانما تعرف



بها الشخص لان مجيها لتأكيد الجسد فلم يكن بد من كونها صفة مشهورة  
 لتقيدها المعنى الذي جابت لاجله وانها تنزيل الشك وتقرر مضمون  
 الجملة وتؤكد بنفسها كونها من لوازمنا قبلنا من فهمه ذاك  
 عليه والمقصود من تلك الحالة الموكدة هو هذا التأكيد وان  
 كان يحصل من تقدير العامل لزوم تصحيح الكلام ما كبد الاسناد  
 ايضا **فان قلت** ما تقول في ان صاحب كشف حقوق خلاف  
 ما قلته وفرق بين ما يتعلق بالعامل الظاهر وبين هذه الموكدة  
 بان يكون احدهما باستيناف ما دل عليه السابق والاخر بالترديد  
 ونسب المتأخرين الى الخط لعدم فرقهم كما فرق به حيث قال في تفسير  
 قوله تعالى قايما بالقسط والتحقيق ان اسم الموكدة يقع على القيسلين  
 لا على السوا وذلك لان المقررة لصقون الجملة الاسمية بما لا عمل  
 بحرفها فيه لا بغيره السابق بل ثبت ما دل عليه السابق ضمنا او انما  
 والقسم لاخر مقيدا لا انه قيد لا ينفك عنه ما دام هو والحال  
 من ذلك لا تؤكد البتة بل هو خلف عن موكد المقدر من خواصه وهما  
 موكد بنفسها اذ لا حذف وسر محذوف في الاول ارادة ان يجري من  
 الجملة الاولى مجرى بعضها فيفيد زيادة تأكيد اذ لو صح بالمحذوف  
 لغات هذه المبالغة وان فصلت الجملتان ويظهر من هذا انه من الجائز  
 ان يكون الدال على ذلك المحذوف ما يسمونه عاملا مضمونيا في نحو هذا  
 خاله بطلا شجاعا وهذا خاله شجاعا جوادا فاقسم وفرق ما بين البابين  
 من حيث من فرق ما بين اعترفت اعترافا وله على كذا غرضا وذلك ان معنى  
 التأكيد في المقررة استيناف الحكم ثانيا بما دل عليه ضمنا او انما

تأكيدا له وتقوية وفي الثاني المذكور على نحو ضرب ضربا ومن هذا  
البيان يلوح ان كونها حاكما مؤكدة عن لاله الا هو هو الوجه ولا يضرب  
تخلل المعطوفين بخلافه في الصفة لان الحال الموكدة في هذا القسم  
جار مجرى جملة مفسرة نوع تفسير على ما تحقق فاما سبيل تقدم المعطوفان  
لان المشوذه واحد فهو نوع من تأكيدات ثم بما حال المفسر فليست به  
لهذه الحقيقة ولطف حلها وهذا اصل محل لعناية لسانه بالخط  
ليسول ما مني بما المتأخرون من الخط انتهى **قلت** فحصل اعراضه  
على القوم انهم جعلوا هذه الموكدة من قبيل الموكدة بنفسها وليس الامر  
كذلك لان معنى التأكيد في المقررة استيناف الحكم ثانيا بان يكون ظفا  
عن لوكد المقترن وفي الاخرى التكرير على نحو ضرب ضربا **وقد بجا**  
عنه بان القوم فرقوا بين الاحوال الموكدة بكون بعضها مقررة لضمون  
الحكمة الاسمية وبعضها مقررة لعلها وبعضها مقررة لصاحبها **وانا**  
ما قرنت من الفرق ففهمه نظرا لان كلامه من في ان المراد بكونه خلفا انه  
يدل على معنى حقه ويراد منه ذلك جبر التكلم وليست فيه هذا  
الحكم وليس الامر كذلك بل فيما يقدر فيه الحكمة تأكيد لانها  
لا تكاد واحد منها **اصدها** يحصل من الحكمة المقترنة والتأني  
من نفس حال كونها دليلا على ما قبلها ومعرفه له وموكدة بمرادها  
وليس خلف عن الحكمة على ان يكون معناه معنى الحكمة والجمهور يثبتون  
التأكيد ا حاصل من نفس حال وهو ينكر والتأني سيدهر على ما اطلعت  
عليه من كلام المتقدمين والمتأخرين من ان الصفة اذا كانت ثابتة  
مشهورة مما يتعرف لها الشخص ويصلح ان يشهد لها عليه تؤكد

اصفة مشهورة  
وتقرر حصول  
بمعنى ذلك  
التأكيد وان  
كبد الاستاد  
فمنه حصول  
في هذه الموكدة  
ضربا للتكرير  
قال في تفسير  
على التبيين  
معنى ما لا على  
في نفس الامر  
هو والحال  
نحو هذه  
ان يكون  
الحروف  
هذا من الحروف  
يا في هذه  
في ما بين النابين  
وهذا ان يسمى  
فما او لانا



الاخبار بنفسها البتة ومن ان لا يمة المتقدمين خلفوا في عامل  
 تلك المولدة نقله الرضي **ف** قال سيبويه الغافل مقدر  
 بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفنا يقال حققت الامر  
 اي تحققت وعرفته اي تحققت والاب وعرفته في حال كونه عطوفاً وان  
 لا معنى لقولك يتقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفاً وان  
 اراد ان المعنى اعلم عطوفاً فهو مفعول ثانٍ لاحال وقال **ف**  
 الزجاج الغافل هو الخبر مؤولاً يسمى نحوانا حاتم سحياً وليس  
 لانه لو بين سحياً وقت تسميته حاتم ولا يقصد القائل بهذا  
 اللفظ هذا المعنى المعين وايضا لا يطرده في نحو هذه ناقه الله  
 كرامة وهو الحق مصداقاً لما ليس الخريفه علماً وقال **ف**  
 ابن جروف العامل المستد التضمنه معنى التنبه نحوانا عمرو  
 سحياً وهو بعيد لان عمل المضمر العامل من نحوانا زيد وزيد  
 ابوك مما لو ثبت نظير في شيء من كلامهم والاولى عندي يا ذهب  
 اليه ابن مالك وهو ان الغافل معنى جملة كما قلنا في المصدر المولدة  
 لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفاً ودرجته  
 مرضوا وحض ذلك مصداقاً وذلك لان الجملة وان كان جزءاً لها  
 جامعاً من جهوداً محضاً فلا شك انه يحصل من سناد واحد جزئياً الى  
 الآخر يعني من معاني الفعل الاتري ان معنى انار زيداً ناكاً من زيداً  
 فعل هذا لا تتقدم المولدة على جزئ الجملة ولا على اصدائها الصغرى  
 في العمل وذلك كخفا معنى الفعل فيها انتهى فالزجاج وابن جروف  
 وابن مالك والرضي لم يشترطوا تقدماً لبيتا نف به احكاماً نانيا



في تلك الحال المؤكدة ولم يعتبروا تأكيد بل قدروا ما يقتضي خلافه  
 كما ترى ولم يجدوه خلافا في كونها مؤكدة ومن قد راحقه وأما له  
 من التقديم في المتأخرين لم يقدرُوا ما لم يضطروا إلا تزيي نعم  
 استعوا في عامل الحال ما لم يجوزوا في غيره وجعلوه عاملا براحة  
 الفعل مع أن كل خبر مستلزم معنى حقه وأشياءه ولو كان مذار  
 التأكيد على الاستيناف لقدروه البتة ولو يتسعون فاعلم منه  
 أن استيناف الحكم بتقدير العامل امر خارج ليس هناك الأمر في تأكيد  
 الحال المؤكدة **فان قلت** يمنع تقدير الجملة من أن يكون الحال  
 مؤكدة لمضمون الجملة التي قبل على ما ذهب إليه سيبويه لا يمنع لأن المقدرة  
 ليست باجنبيه بل هي مؤكدة ومتصلة بما قبلها والتحقق أن العدة في  
 الباب تأييدا للمؤكد وتقديرا لجملة الضرورة فيصح الكلام لأن ثبات الشيء  
 بدليله أكدته بتكريره وإن المقدرة منتهى متروك بالكلية ولا يحظر  
 معناه على بال المتكلم حينئذ زيد أبوك عطوفا وهو زيد معروف  
 وزيد التأكيد ما في معنى عطوفا ومعروفا كما صرح به السيرافي في  
 قولهم أني عبد الله أكلاهما يأكل العبد حيث قال فاكل كما يأكل العبد يحقق  
 أنك عبد الله ولذا صرح سيبويه وعين من النجاة فيما أورده من  
 هذا المثال وعينه كما فصلناه فيما سبق **فان قلت**  
 ما تقول في قول السيرافي والفاعل فيه الحق وما أشبهه وتوكيد الجملة  
 باحق ونظايرها لتوكيدها باليمين إذا قلت أخوك عبد الله والله  
 وأنا عبد الله والله وإنما هي جملة توكيدها جملة وكان لا يواكف الزجاء  
 يقول في قوله أنا ابن دارة معروفا بها شيء يجعل الخبرنا بيانا عن شيء

فاعلموا في عامل  
 العامل تقدير  
 لصدق الامر  
 وفيه نظرا  
 ومنه عطوفا وان  
 وقال  
 سمحاً وليس  
 لفانيل لهذا  
 فحق ناقده  
 وقال  
 نحو أنا عمرو  
 زيد وزيد  
 فغنى ما يجب  
 في المصدر  
 فطونا ورحم  
 كان جواها  
 جدرتها الى  
 كان من نيزا  
 بها الضعفا  
 واخر حرف  
 في الحكم

ويجعل فيه ذكرا من الاول ويجعل القائل في معروفا هو خبر الاسم  
 الموضوع موضع الاسم والقول عندي هو الاول انتهى  
**قلت** مراد السيرافي ليس نقول لنا كيد عن مفسرين  
 الموكدة لانه يلزمنا التناهي بين كلاميه فيما سبق وهما بل يقول  
 لما لم يكن يد من تقدير القائل فتقدير الجملة المفيدة للزيادة في  
 التاكيد هو الوجه عندي ككلامه في عاملها لانها ولهذا لم يذكرها  
 ههنا واظن ان صاحب الكشف تبع ظاهر كلامه السيرافي فبنى عليه  
 فاحاطا لفظ فيه القوم من ان كان ليس بموكدة بنفسه بل هو ظن عن  
 الجملة الموكدة وقال **العلامة** التقطنا في كلامه  
 الزمخشري لشارة الى ان كان الموكدة تقرير للمضمون الجملة  
 لا تقيده حتى اذا قدر عاملها حقه او انبته لم يكن قيده فيه ولذا  
 اذا جعل القائل شهيدا لكنه تقرير للشهادة او لا الوهبة فيه تردد  
 واحتج الثاني في ذلك في الاية الا هو تقرير لما بعد الاكاما ذكره في انا  
 عبد الله سبحانه لشهادة عبد الله بالجماعة حتى لو لم يجعل عبد الله على  
 لم يصح ذلك اذ ليس في الجماعة تقرير بالعبودية انتهى سوى بين  
 ان يكون متعلقا بالمقدور وبين ان يكون متعلقا بالشهادة في ان يكون  
 تقرير المضمون الجملة لا قيد استشهدا بكلام الزمخشري في قوله  
 الى ما قاله من الفرق الى ما فرع عليه وقوله لا تقيده برتبة انه ليس  
 يقيد مثل المستقلة ولو تعرض لكونه قيده لا ينفع فانه قال  
 ليس بشئ يعتد به ولا يجوز اعتباره لانه ليس معنى محصل **فان قلت**  
 ما تقول فيما فرع على ما حقه من ان التاكيد في جملة الاسمية التي لا عمل



يجوزها لا يجوزها بالاستيناف ما دل عليه السابق فضاوا انما  
فقال انه من الجازم ان يكون الدال على ذلك المحذوف ما يسمونه  
عاملا معنويا في نحو هذا خالدا بطلا سحاجا وهذا حاتم سخيا جوادا انتهى  
فجوزوا ان يكون مثل هذا من قبيل التاكيد بالاستيناف ويقدر فيه  
السير وابنه ويجعل الحال متعلقا بالمقدر ولفظ هذا قرينة له  
**قلت** لم يقل به احد من المتقدمين والمتأخرين بل  
ذهبوا الى ان لفظ هذا من قبيل العامل المعنوي والحال متعلق به  
لا بالمقدر لان التاكيد حاصل من نفس الحال وتقدير العامل الضرورة  
تصحح الكلام لان الحال لا بد من ان يكون مبينا لهيئة العامل والمفعول  
او لا يجري مجراها وليس في الجملة التي لا عمل كجزئها عامل يحتاج الى تقدير  
وهما لا ضرورة لهذا التكلف اذا العامل المعنوي يعمل في الحال وفي  
ترديد نظرا ايضا لانه اذا تضمن الجملة السابقة ما يصلح ان يكون  
عاملا في الحال لا يقدر في ذلك ثانيا كما اذا كان صدرتها عاملا فيها  
وصل مثل هذا خالدا بطلا سحاجا من قبيل المتضمنة ليس مناسب لان  
دلالة هذا على معنى السير وابنه بطريق التام لا بطريق التضمن  
وجعل النسخة ذلك عاملا معنويا لوضوح الالتزام وان اود المتضمن  
المتى العام تقابلته بالالتزام بآياه واكاسل انه لا يمكن ان يتقدم  
فما يقدر فيه الجملة الاما دل عليها السابق بالالتزام وما ذكره من ستر  
اخذ في فيه نظرا ايضا لان التاكيد حاصل من معنى لطف والمعروف  
مثلا في المثالين المذكورين لا يتفاوت في أي حلة كانا لان التاكيد  
باتصال اللطف بالاب والمعروفة بالزبد وارتباطهما من جهة

المعنى لا من جهة اللفظ فلا حطة المبالغة بالمقارنة في اللفظ  
 وهم يلحذفه واجب لدلالة الجملة المتقدمة عليه بل تقديره لفظاً  
 تصحح الكلام فيما يفرض لا يقال **لـ** ولو سلم إذا لم يحذف الجملة  
 وهي الموكدة عنده وأحال خلف عنها لكانت ابلغ في التأكيد لأن  
 الأصل أقوى من الخلف والمذكور ليس يردون من المفروض وقد يطلق  
 لفظ الموكدة على ما يحكي للتأكيد بعد الفعلية وعلى ما يحكي بعد الاسمية  
 التي أحد جزئيهما عامل في الحال أما ما يحكي بعد الفعلية فهي  
 ما يحكي للتأكيد عليها وهي صفة ذاتية على معنى في عالمها مخالفة  
 لقطا وهو الأكل أو موافقة وهو دون الأول في الكثرة **فـ**  
 الأول نحو لا تعشوا في الأرض مفسدين ولستم مدبرين ونقضي  
 سنيرة **وـ** الثاني قوله تعالى وإرسلناك للناس  
 رسولا وقوله تعالى في سخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر  
 والبحر مسخرات بأمرة على قراءة النصب في الأربعة الأخيرة وهذا  
 أحوال مقررة لما قبلها لا مقيدة **فـ** **فـ** قول كمال  
 موكدة مشروطة بكونها صفة ثابتة وتؤكد الفعل لا يكون لاحدا  
 غير ثابت لأن الفعل حدث فؤكد لا يكون لاحدا **فـ**  
 أن مدارا التأكيد على عدم انفكاك الموكدة عما تتعلق به لتكون متفهمة  
 مما قبلها ومقررة لضوء الجملة المتقدمة وهو حاصل فيما يؤكد الفعل  
 أيضا **فـ** **فـ** **فـ** أنكر السيد جهة الله الموكدة لتمامها  
 حيث قال أن الحال الموكدة ما يقرر مضمون اسم واقع في الجملة سواء  
 كانت الجملة اسمية أو فعلية ثم قال **لـ** رد العلة الثانية



وجه الله ولو فسدت الحال الموكدة عما يقرر ستمون بحملة السابقة  
 مطلقا لزم ان يكون نحو ولوا مدبرين ولا نقضوا في الارض بفسدين  
 وفتنهم ضاحكا فمن لم يجعلها من المصادرا حوالا لموكدة مع انها ليست  
 بصفات لازمة **قل** في كلامه نظرا لان الجمهور لا تفقوا  
 على محي الحال الموكدة لتأكيد الفعل واوردوا له امثلة كثيرة كما ان  
 فصلناه انفا وقوله ليست بصفات لازمة **قل** قد  
 علمت لزومها لما يتعلق به ما دام هو مبداءا لتأكيد على الملازمة  
 والانتفاء مما قبلها كما قررناه لك مرارا ولا اعتبارا بارتقا لها  
 وانعدامها حال انعدام ما يتعلق به الامر في الصفة النابتة  
 بعين شيوتها ما دام ما يتعلق به ايضا ومنها ما يحى تأكيد  
 لصاحبها وهي صفة لازمة نحو قايم في قوله تعالى شهد الله انه  
 لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قايم بالاعتقاد اذ كان  
 حاله في حال شهد ونحو جال القوم طرا ولا من من في الارض كلهم جميعا  
 فلهذا الحال ايضا للتقرير لا للتعيين واما ما يحى بعد جملة اسمية  
 احجز بها عامل فيها نحو قوله تعالى في هذا صراط ربك مستقيما  
 مستقيما حال مولدق والعامل هذا التقينه معنى الفعل وهذه  
 الحال للتقرير لا للتعيين ايضا فاذا انقضى عندك ما ذكرنا علمت  
 ان الاحوال الموكدة كلها لا بد ان يكون معروفة الانصا لهما قبلها  
 معلومة بعد ما لا تفكالك عنه ويكون قايدتها التقرير والتأكيد  
 فقط وانفا على هذا انصح وتفسد وعلت ايضا ان الاحوال المثقلة  
 لا بد ان تكون معروفة الانتقال والزوال ويكون قايدتها التعيين

فانه في اللفظ  
 بل لا يتغيره لغيره  
 او يحدف الحجة  
 في تأكيد لادان  
 فروع في غير يطلق  
 ما يحى بعد اسمية  
 كلمة الغلبة لها  
 فاعلمها فاعلمة  
 كذا في كتاب  
 مدبرين ونقي  
 سلك الناس  
 شمس والقمر  
 في الاجرة ومن  
 كذا حال  
 لا يكون الاضمار  
**قلت**  
 فيكون تنه  
 فيها وكذا الفصل  
 الله الموكدة لعلها  
 في جملة سوا  
 لادان التقاليد

وتبين الهيئة وقت وقوع الحدث وانها على هذا تقع وتفسد  
**فان قلت** ما تقول في قول البيضاوي في تفسير هذه  
 الآية الكريمة حيث جوزوا ان يكون حال المستقلة مع ان صراط  
 الله تعالى لا يكون لا مستقيما **قلت** نعم صراط الله  
 تعالى لا يكون لا مستقيما لكن كلامنا في كون المسار اليه ههنا صراط  
 الله تعالى مستقيما فاذا جعل المسار اليه توفيق الله تعالى وفضلاته  
 كما جعله المختار وجوز البيضاوي تكون حال مؤكدة لان هذا  
 شأن من ثبوت الله تعالى فهي مستقيمة ابدا وكذا اذا جعل المسار  
 اليه الاسلام كما جوز البيضاوي ايضا واما اذا جعل واجبا به  
 القرآن من البيان كما جوز ايضا فيكون حاله مستقلة ومقيدة  
 لان هذه الآية وقعت وقت في اواخر سورة الانعام وهي نزلت  
 بعد اربعة وخمسين سورة مكية او اقل واكثر فتبدلت احكام لبيته  
 من الاحكام الواقعة في هذه السور بعد نزول هذه الآية الكريمة  
 ولو لم تبدل فبحر وجواز تبدلها تقبل حاله المستقلة فاذا تقرر  
 هذا علمت ما في كلام المحسني من ان الله حيث حمل كلام البيضاوي  
 على معنى حده من الكا زروني ورده فقال قول البيضاوي ومقيدة  
 بتاعلي عموم صراط ربك بحسب المفهوم وفيه ان كل حال مؤكدة تحتمل  
 ان تكون مقيدة بهذا الاعتبار ولو قيل به احدا انتهى وما في كلام  
 المولي ابى السعود رحمه الله لانه جوز ان يكون المسار اليه اصدالوجو  
 الثلاثة المذكورة مع انه جعل حال مؤكدة فقط وما في كلام الكا زروني  
 حيث قال قوله حال مؤكدة هذا اذا قيل بان لا مستقامة تفهم من صراط



ربك قوله او مقيدة اذ لم يقل كان صراط الرب يمكن ان يكون معناه  
 صراط جعله الرب وهو لا يستلزم الاستقامة فان طريق الخذلان  
 والضلال مما جعله الرب وهو لا يوصف بما لا عين حشه اذ افاض الاستقامة  
 انتهى **اقول** حمل انتساب الصراط اليه على انتساب الحمل  
 لا الاختصاص لم يقيد العموم بخلاف الظاهر مع انه لا يقيد لان الصراط  
 منها ليس بطلق بل محمول على ما اشار اليه اسم الاشارة فاذا حمل على توفيق  
 الله وخذلانه وعلى الاسلام لا يحمل على الاستقامة لان شأن استعالي  
 لا يوصف بعزل الاستقامة وكذا الاسلام ثم قال بعد ذلك وما صاحب  
 الكفاف فليقله انما جعله تأكيداً ولم يقل يفرح بنا على ان الصراط القفا  
 اليه تعالى لا يكون الاستقامة وهمنا سؤل **ال** وهو انه  
 فصر صراط الرب بالتوفيق واخذلان فيردان صراط الرب بل اريد به  
 التوفيق يصح وصفه بالاستقامة واما اذا اريد به اخذلان كيف  
 يصح وصفه بالاستقامة **واجواب** ان الاستقامة تفسر  
 بتفسيرين احدهما مالا عوج فيه وهو ناسب لتقارب المذكورين غير  
 اخذلان والآخر المعادل المطرد والمعادل مالا جور فيه والمطرد  
 هو الطريق الذي يوصل الى المقصود من ذلك الطريق فطريق التوفيق  
 يقصد منه التوفيق وطريق اخذلان يقصد منه اخذلان فيوصل اليه  
 ويمكن ان يراد مالا عوج فيه الطريق الذي يصل الى المسالك فيه الى المنتهى  
 من غير اعوجاج وانحراف واقع في ذلك الطريق وطريق اخذلان مستقيم  
 لهذا المعنى فليسا بل انتهى **اقول** ان مما اوردته من السوال  
 واجواب مبني على عدم ملاحظة معني الكلام على طريق الحق والصواب

ربك قوله او مقيدة  
 صراط جعله الرب  
 وهو لا يستلزم  
 الاستقامة فان  
 طريق الخذلان  
 والضلال مما جعله  
 الرب وهو لا يوصف  
 بما لا عين حشه  
 اذ افاض الاستقامة  
 انتهى  
 حمل انتساب الصراط  
 اليه على انتساب  
 الحمل لا الاختصاص  
 لم يقيد العموم  
 بخلاف الظاهر مع  
 انه لا يقيد لان  
 الصراط منها ليس  
 بطلق بل محمول  
 على ما اشار اليه  
 اسم الاشارة  
 فاذا حمل على  
 توفيق الله وخذلانه  
 وعلى الاسلام  
 لا يحمل على  
 الاستقامة لان  
 شأن استعالي لا  
 يوصف بعزل  
 الاستقامة وكذا  
 الاسلام ثم قال  
 بعد ذلك وما صاحب  
 الكفاف فليقله  
 انما جعله تأكيداً  
 ولم يقل يفرح بنا  
 على ان الصراط القفا  
 اليه تعالى لا يكون  
 الاستقامة وهمنا  
 سؤل ال وهو انه  
 فصر صراط الرب  
 بالتوفيق واخذلان  
 فيردان صراط الرب  
 بل اريد به التوفيق  
 يصح وصفه بالاستقامة  
 واما اذا اريد به  
 اخذلان كيف يصح  
 وصفه بالاستقامة  
 واجواب ان الاستقامة  
 تفسر بتفسيرين  
 احدهما مالا عوج  
 فيه وهو ناسب  
 لتقارب المذكورين  
 غير اخذلان والآخر  
 المعادل المطرد  
 والمعادل مالا جور  
 فيه والمطرد هو  
 الطريق الذي يوصل  
 الى المقصود من ذلك  
 الطريق فطريق  
 التوفيق يقصد منه  
 التوفيق وطريق  
 اخذلان يقصد منه  
 اخذلان فيوصل اليه  
 ويمكن ان يراد  
 مالا عوج فيه  
 الطريق الذي يصل  
 الى المسالك فيه  
 الى المنتهى من  
 غير اعوجاج وانحراف  
 واقع في ذلك  
 الطريق وطريق  
 اخذلان مستقيم  
 لهذا المعنى فليسا  
 بل انتهى  
 اقول ان مما اوردته  
 من السوال واجواب  
 مبني على عدم  
 ملاحظة معني  
 الكلام على طريق  
 الحق والصواب

لان التوفيق والخذلان شأن من شئون الملك المنان نال ذلك الملك  
والفاعل المختار بفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويختار ولا يشاء  
عما يفعل الامن يقصر في شأنه ويفعل يوصف بالاستقامة  
والكمال في جميع الاوصاف والامثال. فع ظهور هذا الامر  
ما اغفل ذلك العالم فقام من شأنه تعالى بشأن العباد واورد  
هذا السؤال واجاب بتاويلات لا تعقل ولا تقال فانظر  
الي ما نقلنا لك من غير تغيير مما حزن وقال

كل شأن مستقيم بالرضى لا يزال غير فيما ارتضى  
**فان قل** ان العلامة المختص به الله تعالى جعل  
الموكة في الفصل ما وقع بعد الاسمية التي لا عمل بحرفها على وجه  
اخصر وتبعه ابن الحاجب في مقدمته السماع بالكافية فكيف  
جوزت اطلاق الموكة على غيرها **قل** صرح العلامة  
باطلاق الموكة على غيرها في مواضع كثيرة في لكشاف شل قارئنا  
بالقسط في الزمر وقرائنا عن يميننا في الزمر وهذا امر طربس سيقنا  
في سورة الانعام ولو يفرق بينهما وكتب الخرسحونة بذلك بعل  
ما فصلناه ومن خص اسم الموكة بما وقع بعد الاسمية التي لا عمل بحرفها  
سمى ما وقع بعد غيرهما ديم اولاه وانه والنظا هر من كلام العلامة  
في لكشاف والفصل ان يصطلح اولاه في المخصوص ثم يصطلح في الكل  
او يكون تعريفه في الفصل لما يجب حذف عما يلها

**المبحث الثاني** قال الرضى رحمه الله  
الحال المعرفة ظاهرا اما مصدرا وغير مصدرا والمصدر ما يعرف





فامكن جعل هذه على مجازها المعتبر في كلامهم ودعوى الحذف على حذف  
 الاصل هذا وجعل بعضهم وحده اسم مصدرا لمزيد فيه اسما موضوعا  
 موضع المصدر الموضوع موضع الحذف لانه قال احاد او احادا  
 موضع موحدا من ذلك البعض من جعل حال من لفاعل فتقديره في  
 رايه زيدا وحده في حال احادي بالروية ومنهم من جعل حال من  
 المفعول فتقديره في حال انه مفرد بالروية ومنع بعضهم من كونه حالا  
 من لفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانه اذا ارادوا  
 الفاعل قالوا امررت به وحده وجعل بعضهم مصدرا موضوعا  
 موضع الحال على حذف حرف الزيادة اي ارياه وجعل بعضهم مصدرا  
 لموضوع له فعل وجعل بعضهم من ثلثي كما نقله الرضي واختاره  
 ولم يلتفت الى غير ما ذكرنا لانه اسلم من التكليف قل هذا نبينا  
 الامر عليه **المبحث الثالث** قولنا لا اله الا الله  
 كلمة توحيد بالاجماع بطريق يفي بالوهمية من المعبودية التي عن  
 غيره واشباتها تعالى واردة الحذف لصفة على الموصوف قصير  
 افراد في مقابلة من يدعي اشتراك غيره معه قوله وحده المراد بالوحد  
 ما يقابل الشراكة وقوله لا شريك له بيان له وهو منصوب على كونه  
 حالا مؤكدة ومفردة لمضمون بكلمة الاسمية موصحة له واقعة توقع  
 الصفة المنكرة بمعنى مفرد على اصل سيمويه وهو اختيار جمهور العلماء  
 ومنصوب على المصدرية للحال المقطرة على اصل ان على ومنحاح نحو  
 على معنى مفردا انفرادا مجتهدا يكون الحال المؤكدة حامل المصدر  
 ومنصوب على الظرفية على اصل الكوفيين ويونس في الحال المؤكدة



عامل الظرف اي مستقرا في نفراده او على نفراده ولا يجوز ان يقدر العامل  
فولا على تقدير ان يكون مصدرا او ظرفا لان كلمة التوحيد واسم يصفونها  
ثابت مدلولها لا يقبل التجدد والتغير ولا يقبل الحال المستقلة فيكون  
ثابتا يلزم المقام تقدير الصفة والمراد بالانفراد عدم الشركة في جلال ذاته  
وكمال صفاته والمعنى لا معبود باحدى الالهة منفرد بجلال ذاته وكمال  
صفاته او منفردا انفرادا او مستقرا في نفراده او على نفراده عيني  
المذاهب المذكورة فيكون الحال للتقدير والايضاح ودفعت شك الذين  
لانه لا يليق بان يكون معبودا باحدى الالهة منفردا بجلال ذاته وكمال صفاته  
التي هي مقتضى ذاته ويمكن ان يحمل على الانفراد بالالهية على انها مقتضى  
استعلاء اسم من يحمل على حصر يصفون بحمله التي هو زيادة في فائدة ما مثل  
الحمد لله وصلى واذا ذكرت ربك في القرآن وحده واذا ذكر الله وحده  
لكن يكون تكرارا محضا وتخصيصا مخلا كفاية العموم والاستعلاء  
وجعله من المزيادات بمعنى مفردا بالالهية مع ما فيه من ذلك المزدور  
فيه تكلف من جهة اللفظ والمعنى لان الصيغة ثلاثي ظاهرا ولان  
الجملة الاسمية لا فعل فيها فالظاهرا تلك اجبرت عن نفراده تعالى لا عن  
جلال اياه مفردا بالالهية **فان قلت** فما بالك لا تجعله  
من المزيادات المزدوجة الزوائد منصوبا على المصدر لجلال القائل والمعنى  
لا اله الا الله اوضح ايجادا فيكون عالما بالالهية المستقلة **قلت**  
لان خلاف الظاهر ولانه لو جعلناه كذلك يلزم ان يكون من المصادر  
الموكلة لنفسها مثل صنع الله وصيغة الله ويوجب ان تختل نظام الكلام  
مع بعد بمراحل عن فائدة الحرام لان قولنا لا اله الا الله وقولنا وحده



لا شريك له انما سيق لاثبات وداية الله تعالى على الوجه المذكور  
 متاخية متعاضدة متاخدة كل واحدة منها حجة الاخر دفع شك  
 المشركين فاذا حملنا واحد على فضل العبد لا يلزم اجزا الكلام ولا  
 يحصل حسن الانتظام مع بعد بفراسخ عن مقتضى المقام ولو فرض  
 حال المستقلة يستلزم مرا مجالا وهو ان يكون لهوية الله تعالى  
 مقيدا بتوحيد المتكلم واستحالة بين وانما بينكم قاعدة  
 اشتملها ايها الخواص بحكمة التي مضمونها دأيم ومه لولها ثابت  
 لا تقبل الحال المستقلة ابدا للتضاد بينهما مثلا لا يقال  
 هو زيد منطلقا وزيد ابوك منطلقا واخوك قال العلامة  
 الزمخشري اذا قلت ذلك فقد اعلنت يعني ثبت ولا محالا لان  
 الزيد زيد حال كونه منطلقا وغير منطلق وقيل هذا القياس  
 فلما كان مضمون كلمة لا اله الا الله امراديا ثابتا لا يقبل الانتقال  
 ابدا كان قتيبة بالحال المستقلة امرا مستقيلا فاذا ضبطنا هذه  
 الضابطة تخلصنا عن الردود والترديد ينز كالين بسبب العقلة  
 على القاعدة **فان قلت** ان ما قلت انما يكون اذا جعلته  
 حالا في حيز الجملة الاسمية فما العذر اذا جعلته حالا من اجل شمه  
 او من مفعوله **قلت** حروجه عن قاعدة المقصود الاصيل  
 وتباعه عما وضعت له الكلمة الشافية مع انه لا يكون من قبيل الحال  
 بل من لصادرا لو كن لنفسها لان معنى اوجدت وحدانية الله تعالى  
 بشهادتي اتحاد الموجودات في شمه ان لا اله الا الله ولو فرض انه لا يكون  
 الاموكة لانها مدم ماقبله وتقديره له وعدم قبول مضمون الجملة ان

الحق تفهم  
 واحكم في الفاض  
 ان تك عينه  
 الشبه  
 واللام الفظ  
 فانه  
 واستثنى منه  
 الضرر الذي  
 فيكون فهو  
 ضاده يستلزم  
 واحكم بظاه  
 فيه توجد فاه  
 نونا واللام  
 الفظ  
 في  
 تضم الراجح  
 واستثنى  
 والظاهر  
 منها  
 قبلها  
 احضار  
 من  
 على

القيود  
 موقفة  
 فليكن  
 يعني غير  
 والذين  
 بكم  
 خصوص  
 الله  
 في ذاته  
 الضعيف  
 وانزل  
 الى  
 طائفة  
 قيدا  
 له ولو  
 الله تعالى  
 ببيان  
 خالصة  
 والظاهر  
 فان  
 عجزا  
 لا اله الا الله  
 في



بعد الأك  
مدح ملك  
لام ولا  
لو فرض  
تسالي  
فأعد  
ناس  
ال  
فلا  
الآن  
القياس  
الانقال  
فأفاده  
الغفلة  
بطلته  
الشبه  
الاصلي  
الاحمال  
تعالى  
لا أكبر  
الكل  
واحكم  
أنك عليه  
تفهم

٥

التقييد ولو فرض كونه خالاً مستقلة يلزم فساد المعنى للزوم كون الشئ  
موقته بما لا ينفك عنه لان الانتقال وعدم الانفكاك ضدان  
فكيف يمكن التوقيت به **فان قلت** يجوز ان يكون خالاً مستقلة  
معنى غير مشفوع به غير كما في قوله تعالى كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم  
والذين معه اذ قالوا للقوم ان ابراهيم وما تقبلوا من ورائه كفرنا  
بكم وبنا وبينكم اعداؤه والبعض ابد حتى تؤمنوا بالله وحده ابي  
تخصوا الايمان بالله الوهية بالله تعالى غير مشفوع به غير مما تقبلون دون  
الله **قلت** لا يجوز لانه ان ريد به انه غير جائز ان يكون مشفوعاً واستثنى جازماً الذي سمي به  
به في ذاته يكون خالاً لا موكناً لانه صفة ثابتة وان ريد به انه ما وقع في موضع  
الشفع به اصلاً فليس كذلك لان المشركين شفّعوا به وارسل الانبياء والرسول متى تقع من جدها قبلها  
وازل الصحف والكتب لهم فبعضهم ازجروا وبعضهم لم يزجروا في اللفظ جميع فهو ضاد ثم سم  
الى مؤمناته وان ريد به انه غير مشفوع به عند المتكلم فان فرضنا وقوعها والفظان لم يحوينا وهو  
خالاً مستقلة في جزئ الاسمية الثابتة مضمونها يستلزم امراً حالاً وهو جميع وراؤه ضاده تحتم  
قيدها حصراً الوهية يقال بعدم شفعا المتكلم مع انه لا يلائم قوله لا شيء والصاد تقدم بعد جميع لم تقع  
له ولو فرضنا وقوعه مستقلة في جنس الفعلية يلزم تقييد شهادته بوحدة اية  
الله تعالى بوقت عدم شفعه وهو تقييد بما لا ينفك عنها ايضاً وقد  
بيننا فساداً وليس مراد المتكلم الشهادة الموقته ولو سلم كونه خالاً لا يكون  
خالاً لا موكناً لما زعمته لما قبله وتقرير له وعدم قبول ايكلمة احوال المستقلة  
واخراج الكلام من طاهر وعدمها للثبوت بما بعده عذراً طامراً كما سدد  
**فان قلت** ما نقوله في قول الشيخ اكل الدين في شرح المثارق والجملتي اى رجل تولى  
بحوزان يكون مستقلة وممكنة وهي اولى **قلت** صدر منه ذلك لكن واجف على زيد اى احوال

والضم وهو الغفلة  
والهضم وهو الفهم  
والانكسار وهو العلم  
والانكسار وهو العلم  
والانكسار وهو العلم

الاركت على العوم وكارضى  
عالم يكن منه المواظ يفهم  
واذا ان من بعد ياء قبلها  
جميع فقيدها بضاد تحتم  
استثنى جازماً الذي سمي به  
فموضع ادا يتوسم  
وقى تقع من جدها قبلها  
واضعهم لم يزجروا في اللفظ جميع فهو ضاد ثم سم  
واللفظان لم يحوينا وهو  
تقدم بعد جميع لم تقع  
من جدها باى يتكلم  
اوها او باسوى حضم الفى  
اى صار كقول الله اذ يطعم  
والجملتي اى رجل تولى  
واجف على زيد اى احوال  
الذى تعنى به اطرد فهو الظاهر  
والصاد مع عين ونون لازم  
من قبلها او جدها لا يعلم

والضم وهو الغفلة  
والهضم وهو الفهم  
والانكسار وهو العلم  
والانكسار وهو العلم  
والانكسار وهو العلم

والضم وهو الغفلة  
والهضم وهو الفهم  
والانكسار وهو العلم  
والانكسار وهو العلم  
والانكسار وهو العلم







MS Arab 160  
THE HOUGHTON LIBRARY  
\*96M-55 (83)